

الفصل الأول: النظرية العامة للقانون ستناول بالدراسة في هذا الفصل مجموعة من النقاط أهمها: تعريف القانون وعلاقته بالعلوم الأخرى، من حيث درجة إلزامية ومن حيث الموضوع، ومصادر القانون . تعريف القانون ويقصد به العصا وهو عبارة عن تعبير مجازي عن الكلمة اليونانية Regula (أي القاعدة، كالصراحة والستقامة والنراة والأمانة والعدل والمساواة. أما عن المدلول الصطالي لهذه الكلمة، للدلالة عن مفهومين: 1- المفهوم الواسع للقانون: مجموعة القواعد العامة والمجردة، التي تحكم وتنظم على وجه إلزام - سلوكيات الأفراد داخل المجتمع وكذا العلاقات التي تنشأ فيما بينهم، وتكون صادرة عن الدولة، التي تكفل التزام الفراد بهذه القواعد واحترامها والخضوع لها تحت طائلة الجزاء المادي في حالة مخالفتها. 2- المفهوم الضيق للقانون: هو مجموعة القواعد التي تسنها السلطة التشريعية لتنظيم مسألة معينة وهنا يسمى القانون بالتشريع، مثل: القانون المدني الجزائري الصادر عام 1975 نقصد بكلمة القانون التشريع وحده (دون باقي مصادر القانون المدني). عالقة القانون بالعلوم الأخرى حتى يمكن القانون من تحقيق أهدافه البد له ان يستعين بعلوم أخرى تساعدة على وضع قواعد قانونية تتماشى وأوضاع المجتمع. 1- عالقة القانون بالتاريخ: يعتبر التاريخ علما ضروريا للتعرف على التطور القانوني الذي مر به مجتمع ما، فهو يبين كل الظروف التي أدت إلى نشوء أي قاعدة قانونية وهو الشيء الذي يفيد القانونيين في التعرف على الأفكار التي كانت منتشرة في عصر معين من العصور والعمل ربما على تطويرها تماشيا مع الوضع الراهن، كما تفيد دراسة ظروف نشأة القاعدة القانونية في فترة ما في استخلاص آثارها الإيجابية وآثارها السلبية (الخذ بالإل ي جابيات وتفادي السلبيات). 2- علم القانون المقارن: أساس هذا العلم هو العمل على المقارنة بين مجموعة من الأنظمة القانونية المختلفة، أكثر بغية تعديل الأول إن وجدت إيجابيات في الثاني، مع مراعاة احترام خصوصية كل مجتمع أو عن طريق دراسة اللتقادات التي وجهاها الفقه أو القضاء للقانون الجنبي،